في الندوة التي نظمها المركز الوطني الثقافي للشباب حول حقوق المعاقين في اليمن

الإعاقة في اليمن من أعلى النسب في العالم

القوانين والتشريعات اليمنية تكفل حقوق المعاقين غير أنها بحاجة إلى تفعيل وتطوير

صنعاء/ متابعة/ بشير الحزمي:

نظم المركز الوطني الثقافي للشباب الأسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء ندوة حول حقوق المعاقين في اليمن، وقد ناقشت الندوة التي شارك فيها أكاديميون ومهتمون من جهات حكومية ومنظمات دولية عدداً من أوراق العمل تطرقت في مجملها إلى أهمية التعليم لفئة المعاقين والحقوق القانونية والتشريعية للمعاقين في التعليم والصحة وأهمية دمج المعاقين في المجتمع.

صحيفة (14أكتوبر) تابعت فعاليات الندوة وتنقل لقرائها أهم ما جاء فيها .. فإلى التفاصيل:

الأخ/ عبدالله عبدالاله سلام مدير المركز الثقافي للشباب قال:
الندوة جاءت مناسبة رئاعة لإعلان افتتاح مركز التحدي لرعاية المكفوفين وان التحدي الأكبر هو ان يكون هذا المركز منارة لتوجيه المعنيين وتوجيه المجتمع نحو المكفوفين ومعرفة احتياجاتهم، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع، وسيشمل هذا المركز العديد من الأنشطة التي منها عقد اجتماعات تبادل الافكار، والخدمات وتنظيم الحملات لمشاركة الشباب خاصة في الجامعات والمنظمات غير الحكومية بشأن تقديم الخدمات لهذه الفئة.

وأشار إلى أن مركز التحدي يعتبر من نتائج برنامج التطوع وسيكون بمثابة افراغ لطاقات الشباب المتطوعين في مساعدة المكفوفين في جلسات القراءة والاستماع و تقديم الخدمات التكنولوجية حيث تم العمل على عملية توأمة بين مركز التحدي وبرنامج التطوع (نحن) في مركز الشباب لتقديم أنشطة مشتركة خاصة بمساعدة المتطوعين لهذه الفئة .. مؤكداً العمل على توفير جميع الاحتياجات التقنية والتعليمية التي يمكن ان تساعدهم على ذلك.

تعليم الكفيف في ضوء القوانين

الدكتور/ أحمد محمد قاسم عتيق ـ أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة صنعاء قال:
إن الحديث عن حقوق المعاق عامة والمعاق بصرياً خاصة، يعد مدخلاً إلى فهم تعقيدات محيطة بالكفيف ليس هو مصدرها وقدرته ولكن منبعها اتجاهات المجتمع في إطار مؤسساته المختلفة بدءاً بالاسرة ومروراً بالمحيط الاجتماعي وأنتهاءً بمؤسسات الدولة كالمدرسة وجهة العمل التي التحق بها المعاق بصرياً وغيرها مما يدخله في علاقة مباشرة معها سواءً أكانت آنية مرحلية أو كانت علاقة طويلة المدى.

وأوضح أن الاحصاءات تشير إلى أن نسبة المعاقين في الدول النامية تصل إلى 80 ٪ من واقع 500 مليون معاق في العالم أغلبهم يعيش في مجتمعات ريفية، وفي الوطن العربي عدد ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعاقين بحسب منظمة العمل العربية يتجاوز عشرين مليون شخص وغالبيتهم العظمى بحاجة إلى التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والمهنية لتمكينهم من المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع.

وتبلغ نسبة الاعاقة في اليمن 8 ٪ إلى 13 ٪ وهي من اعلى النسب في العالم وخاصة ان اليمن تعاني من الحروب الاهلية المستمرة التي كنا نظن أن حرب عام 1994م كانت آخرها إلا ان حروب الثأر القبلية غير المنقطعة تفاقم من مشكلات الإعاقة يومياً، ثم ما سببته الحروب الستة بين الدولة والحوثيين، من زيادة في أنواع الإعاقات المختلفة لاسيما البصرية منها.

وأشار إلى أن زيادات كبيرة وخطيرة في نسب الإعاقات المتنوعة قد حدثت وتلفت الانتباه إلى أهمية القيام بعمل ملموس على الأرض من شأنه حل المشكلة أو الحد منها، وذلك لايمكن ان يتحقق في المجتمع إلا إذا تضافرت جهود الجهات المختصة مع اسر المعاقين في سبيل الخروج من هذا المأزق الاجتماعي بواسطة دمج المعاق بمجتمعه وان هذا الأمر لايتأتى إلا بتفعيل القوانين والتشريعات الصادرة والتي تنص في مجملها على تمكين الكفيف أو المعاق من حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأول هذه الحقوق التمكين من التعليم والعمل ليستعيد الكفيف ثقته بنفسه وأسرته ومجتمعه وليكون قادراً على ممارسة حقوقه مساواة بأعضاء المجتمع.

وقال إن ما نصت عليه التشريعات الدولية والمحلية من حقوق للمعاقين يعد خطوات متقدمة على صعيد تمكين المعاق أو الكفيف من ممارسة واجباته ونيل حقوقه بطريقة غير منقوصة على المستوى العالمي، أما على مستوى بلدنا اليمن، فإن هذه الحقوق مازالت غير مكتملة والسبب يكمن في أن التشريعات والقرارات الصادرة عن الحكومة ايضاً ناقصة وتحتاج إلى التطوير والإضافة وقبل ذلك لابد أن تفعل في الواقع الحياتي للمعاق، ثم أن هذه القوانين أو القرارات لا تلامس القضايا الأساسية كالتعليم والعمل بشكل عميق وإن تطرقت إليها فإنما يكون ذلك بطريقة خجولة تفتقر إلى المبادرة والاختبار عن طريق الممارسة حتى نكتشف أكثر إيجابياتها وسلبياتها.

دمج المعاقين في التعليم

الأخت/ هناء الغزالي قالت في ورقة لها حول أهمية الدمج لفئة المعاقين والمكفوفين في التعليم الأساسي والجامعي:
ان التجربة في بلدان كثيرة قد اثبتت ان دمج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يتحقق أفضل ما يتحقق في مدارس جامعة (مدرسة الجميع) تقدم خدمات لكل أطفال المجتمع وهو ما يندرج في إطار التأهيل المجتمعي بمفهومه الواسع الذي يعتبر نهجاً شاملاً.

وأضافت ان تعليم المكفوفين في اليمن بدأ بداية القرن العشرين في مدارس غير نظامية كالكتاتيب ومراكز تحفيظ القرآن الكريم ودراسة العلوم الشرعية وقد حقق المكفوفين في هذا المجال نجاحاً ملموساً ولم يبدأ الاهتمام النظامي بالمكفوفين إلا منتصف القرن العشرين، حيث تم انشاء عدد من المؤسسات التعليمية الخاصة بالمكفوفين في كل من) عدن 1949، المكلا 1954م، صنعاء 1967م) وقد ركزت تلك المؤسسات التعليمية على تقديم خدماتها للذكور بشكل رئيسي حتى تأسس أول معهد للكفيفات في 1955م والذي ارتفع من خلاله عدد الكفيفات الملتحقات بالتعليم بشكل كبير، وقد ظهر الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن منذ القرن الماضي حيث ظهرت العديد من المنظمات الدولية الداعمة لهذا الاتجاه منها منظمة اوكسفام والمنظمة السويدية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

حقوق صحية واجتماعية

الدكتور/ نصيب منصور الملجم أوضح في ورقة عمل له عن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة من الناحية الصحية والاجتماعية:
ان الدستور اليمني نص على حق المواطن اليمني في الرعاية الصحية ومن خلال هذا النص الدستوري، فإن لكل مواطن ومواطنه يمنية الحق في الرعاية الصحية ومن ضمنهم بالتأكيد الاشخاص ذوو الإعاقة ولهم الأولوية والأفضلية في الحصول على تلك الحقوق كما اصدرت الحكومة اليمنية الكثير من التشريعات المتعلقة بالاشخاص ذوي الإعاقة من حيث رعايتهم وتأهيلهم. وهذه التشريعات ينقصها المتابعة من أجل تفعيلها والمثابرة من اجل تطوير هذه التشريعات من حيث الإضافة أو الحذف أو التعديل بما يتناسب مع التطورات المطلوب الحصول عليها ومن أهمها حصول الاشخاص ذوي الاعاقة على حقوقهم الصحية والاجتماعية والدمج في المجتمع والعدالة والمساواة.

من فعاليات الندوة

الحق في العمل

الأخ/ حسن إسماعيل أكد في ورقة عمل عن «حق وصول الاشخاص ذوي الاعاقة البصرية إلى سبل العيش الكريم» :
إن العمل يعد من الحقوق الاساسية التي كفلتها المواثيق الدولية والوطنية لبني البشر، لأنه من القضايا التي تضمن للإنسان التمتع بكرامته الآدمية والعيش باستقلال في المجتمع.

وقال ان المواثيق والتشريعات الوطنية والدولية تؤكد أهمية تكافؤ الفرص بين كافة شرائح المجتمع، وقد جاءت الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة 2007م لتؤكد وتقرر الحقوق الخاصة بالعمل لذوي الإعاقة في المادة (27) التي تناولت أهم القضايا والاسس التي يلزم مراعاتها في تشغيل ذوي الإعاقة.

وأوضح أن الاشخاص ذوي الإعاقة البصرية في اليمن يعملون من أجل التغلب على المشكلات التي تواجههم في الحصول على الوظائف وفقاً للحصة القانونية 5 ٪ من الوظائف التي نصت عليها القوانين ولم يتمكن الكثير منهم وخاصة الذين حصلوا على المؤهلات الجامعية من التوظف في القطاع العام أو الخاص ويأملون التمتع بمصدر كسب يمكنهم من العيش باستقلال.

ولفت إلى أن هناك جهوداً تبذل مدعمة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة البصرية تدعو إلى التفاؤل لعل أبرزها تصديق اليمن على الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة في نوفمبر 2008م ووجود توجهات نحو تغيير المفاهيم والسياسات تحت تأثير الاتفاقية وتبني النظرية الاجتماعية واسعة المفهوم.

وأشار إلى ان التشريعات اليمنية والسياسات الحكومية قد تناولت موضوع تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة البصرية في أكثر من موضوع ضمن تشريعات العمل العامة وتلك التي تناولها قانون المعاقين، وإن كانت لاتزال تقوم في مجملها على رؤية الرعاية التي ترى أن توفير فرص العمل لذوي الإعاقة يأتي في سياق إعالة فئات اجتماعية عاجزة عن كسب عيشها.

وقال:إن كانت التشريعات تتفق على حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة البصرية في العمل فإن ذلك لا يزال على المستوى النظري فقط، أما الجانب العملي فإنه لا تزال هنالك الكثير من الفجوات التي تتسبب في حرمانهم من الوصول إلى حقهم في العمل إذ أن الحصة المقررة لذوي الإعاقة كما سبق لا يتم تنفيذها إلا بنسبة 50 ٪ تقريباً وقد تعرضوا للإقصاء وارتكاب المخالفات الناتجة عن ضعف الوعي بحقوق العمل لذوي الإعاقة نتيجة لهيمنة النظريات والافكار الرجعية التي تقلل من قدرات وإمكانيات ذوي الإعاقة ومن ذلك النظرية الطبية التي تتبنى مفهوم العجز والخلل الوظيفي، والمفهوم الرعائي الذي لا يزال يتبنى الإعالة والمساعدة بدافع الشفقة، دون النظر إلى احتياجات ذوي الإعاقة من منظور حقوقي، ومع أن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية يثبتون دورهم في المجتمع ويتغلبون على المعوقات بمساندة من المنظمات غير الحكومية التي تمثلهم إلا أن النظرة الدونية من المجتمع لا تزال موجودة وهي بحاجة إلى وقت حتى تتغير المفاهيم والأفكار التي تتسبب في حرمانهم من الوصول إلى الخدمات بما في ذلك الحق في العمل ولا يزال بذل الجهد مطلوباً منهم ومن منظماتهم حتى يتمكنوا من تحقيق النجاحات المطلوبة، لأن الطاقات البشرية التي تهدر بسبب عدم تمكنهم من العمل هي خسارة على المجتمع بصورة عامة وعلى الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وأسرهم بصورة خاصة وندعو إلى تضافر جهود المجتمع من أجل التغلب على مشكلات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية حتى يتمكنوا من الاندماج في المجتمع.

تقنيات المكفوفين

الأخت/ فاطمة العاقل/ رئيسة جمعية الأمان لرعاية الكفيفات قالت في ورقة عمل لها حول الاتجاهات الحديثة في تقنيات المكفوفين:

إن مجال ذوي الاحتياجات الخاصة قد نال اهتماماً بالغاً في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا الاهتمام إلى الاقتناع المتزايد في اليمن بأن ذوي الاحتياجات الخاصة كغيرهم من أفراد المجتمع لهم الحق في الحياة وفي النمو بأقصى ما تمكنهم قدراتهم وطاقاتهم واعتبارهم جزءاً من الثروة البشرية ما يحتم تنمية هذه الثروة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن.

إن الانتشار الواسع للحاسبات والإنترنت وتطور تقنياتها السريع جعل استخدامهما ومتابعة الجديد فيهما ضرورة من ضرورات الحياة العصرية لكل شرائح المجتمع بمن فيهم ذوي الإعاقات.

ولفتت إلى أن تقنية الحاسب والإنترنت في الوقت الراهن تلعب دوراً لا يستهان به في ترابط أطراف العالم بعضه ببعض وتسهيل عملية الاتصال وإنجاز الأعمال في وقت قياسي خلافا لما كانت عليه آلية لاتصال قبل ظهور هذه التقنية وتحولت الأمية من عدم معرفة القراءة والكتابة إلى عدم معرفة الحاسب والإنترنت وكيفية التعامل معهما وبناء على هذا كان لزاماً على جميع شرائح المجتمع تعلم هذه التقنية كما أنه لزام على مطوري هذه التقنية وضع جميع الشرائح في الحسبان.

وأشارت إلى أن الجهود المبذولة والطريق التي تسير فيه حركة تطويع تقنية الحاسب والإنترنت لخدمة المعاقين بصرياً على المستوى العالمي يبشر بالخير وإن كانت على المستوى العربي تسير ببطء ولا تزال في بدايتها.

مفكرة سكانية

الاهتمام بصحة الشباب

د. فهد محمود الصبري

تستمد القضايا المهمة أهميتها من مواضيعها أو تأثيرها على المدى القريب أو البعيد وكلما ارتبطت هذه القضايا بالبشر وحياتهم سواء (الاجتماعية أو الاقتصادية.. الخ) وتكون في أعلى درجاتها من الأهمية ارتبطت بصحة البشر واستمرارهم في أفضل الظروف. من هنا كان الشباب مرحلة عمرية ترتبط بشكل لازم ببعض الشروط تجعلها تصل إلى حد الوجوب ومن هذه الشروط الملازمة لفترة الشباب هي الصحة .. فالصحة ليست فقط جانباً من حياة الشباب وإنما شرطها الأساسي، ولا تتوجه الجهود بصدد الشباب إلى أمهات وآباء المستقبل فحسب، بل تعنى أيضا بحالتهم الراهنة.

وإذا كان للطب معاييره وقياساته المعتمدة، فالأمر يختلف بالنسبة للصحة، فهي شأنها شأن المرض مفهوم نسبي، يختلف باختلاف الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويختلف كذلك عبر الزمن والتاريخ وتتداخل فيه معايير النوع والانتماء الاجتماعي، فالجسد شأن فردي، بمعنى أنه يخص رجلاً أو امرأة في ذاته ولذاته، ولكنه في الوقت ذاته شأن اجتماعي، بمعنى أنه مثقل بالاعتبارات الاجتماعية والثقافية والتصورات التي تنقلها الجماعة إلى الأفراد عبر التنشئة. وما بين الفردي والجماعي، يتحول الجسد إلى رهان لصراع سلطات مختلفة، من طبية وأخلاقية، ودينية وسياسية.

والحديث عن الصحة يأخذ في الاعتبار بمجمل هذه المتغيرات، والمكون الاجتماعي/ الثقافي لصحة الشباب هو ما ينبغي أن يتجلى من خلاله ذلك التوازن الدقيق بين "الحماية" حماية الشباب والمراهقين من قبل الأسرة والدولة على السواء، وبين "الحقوق" وبين الحرية المسؤولة، فصحة الشاب والشابة ملك له ولها، وبين الصحة العامة للمجتمع ككل. ولصحة الشاب لغة تقابل احتياجاتهم، وتساؤلاتهم المقترنة بمراحل حياتهم وأوضاعهم الاجتماعية. وعبر هذه اللغة يتم توصيل المعرفة والتوعية بالحقوق، ودعم السلوكيات الحسنة وتغيير السلوكيات الضارة وما وراءها من معايير أو معتقدات خاطئة.

وهذه اللغة هي نقطة الالتقاء المتوتر بين المشكلات الصحية التي يعاني منها الشبان والشابات، والمشكلات التي يواجهها صانع السياسات في التعرف على مشكلات الشباب ومخاطبتهم.

الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات تحتفل باليوم العالمي لمهنة القبالة

صنعاء / ماجد عبد الرحمن:

نظمت الجمعية اليمنية للقابلات اليمنيات الأحد الماضي برعاية كل من معالي الأستاذ / عبد الرحمن الأكوع وزير الدولة / أمين العاصمة ومعالي الدكتور/ عبد الكريم يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتزامنا مع احتفالات بالعيد العشرين لتحقيق الوحدة اليمنية حفلا خاصا باليوم العالمي لمهنة القبالة .

وفي الحفل ألقى الأستاذ / عبد الرحمن الاكوع وزير الدولة أمين العاصمة كلمة أكد فيها أن " النمو السكاني في بلادنا يشكل تحديا للحكومة ولا ينسجم مع التطور الاقتصادي".

وقال إن" النزوح السكاني على أمانة العاصمة من الأريـاف ومن المحافظات الأخرى أوجد مشاكل متعددة لا سيما في الجانب الصحي, وأن هذا التزايد يتطلب وجود القابلات لتقديم خدمات الصحة الإنجابية بشكل مكثف وأفضل ويصل إلى جميع أحياء وحارات الأمانة".

وشدد على " أهمية تنظيم الأسرة كونه ضرورياً للحد من النمو السكاني المتزايد حيث أن انعدام الوعي يؤدي إلى العديد من الإعاقات ".

وفي كلمة رئيسة الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات الأستاذة/ سعاد قاسم صالح أشـارت إلـى " إن مهنة القبالة ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة الأم والطفل, فمهنة القبالة موجودة منذ القدم".

من جانبها ألقت الدكتورة / جميلة الراعبي وكيلة وزارة الصحة العامة والسكان كلمة بهذه المناسبة قالت فيها " إن الدولة تهتم بالقابلات وهذا يأتي من إيمانها بدور القابلة في تحقيق أهداف الألفية, لا سيما فيما يخص خفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولاد ".

ونـوهـت" بأهمية تـدريـب وتأهيل القابلات اليمنيات واعتماد نظام الـ3 سنوات لحملة الدبلوم ,حيث أن الوزارة بصدد مراجعة نظام تدريب وتأهيل القابلات ودعمهن بالشهائد".

وفـي كلمة ممثل صنـدوق الأمـم المتحدة للسكان ألقتها السيدة جليكا قائلة :" إن 8000 امرأة في العالم تموت في اليوم بسبب سوء تقديم الصحة الانجابية, مؤكدة أن " اليمن مازالت بحاجة ماسة إلى العديد من القابلات المدربات والمؤهلات , لا سيما في ظل تشتت التجمعات السكانية في اليمن, لافتة الى أن الصندوق يقدم العديد من الخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية في العديد من مدن وقرى اليمن ، لا سيما في مخيمات النازحين في محافظة صعدة ".

فيما قـال مدير البرامج في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدكتور حمودة حنفي " أن الوكالة تقدم الدعم للجمعية الوطنية للقابلات اليمنية لتنفيذ سياستها التدريبية والتأهيلية والتوعوية, واعدا بمواصلة الدعم مستقبلا لتحقيق الهدف نفسه.مؤكدا " أن دور القابلة أساسي ومهم لا غنى عنه حتى في ظل وجود الطبيب أو الطبيبة ".

دراسة بحثية تؤكد ضرورة زيادة الاهتمام بالقضية السكانية من قبل مختلف الأطراف

رفع مستوى المعرفة وتغيير الاتجاهات وأنماط السلوك السائدة في المجتمع مسؤولية الإعلام

أمين عبدالله إبراهيم

أصبح من الـواضـح اليوم وخـاصـةً في ظل الإشكالات والتعقيدات المتداخلة والمترابطة مع بعضها البعض الناتجة عن العلاقة التبادلية والتفاعلية الواضحة والمستمرة بين السكان والتنمية، أن للإعلام دوراً كبيراً إيجابياً في تبني العديد من القضايا والمسائل السكانية والتنموية التي تشهدها بلادنا وذلـك من خـلال توليه مسئولية رفع مستوى المعرفة وتغيير الاتجاهات وأنماط السلوك السائدة في المجتمع حول تلك القضايا وخاصة قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة باعتبار أن التوعية السكانية من شأنها مساندة عملية تحقيق السياسات السكانية من شأنها مساندة عملية تحقيق السياسات السكانية والتنموية وبالتالي الإسراع في تنفيذ برامجها وأهدافها المرسومة بالشكل المطلوب.

وفي هذا الصدد، ونظراً لأهمية وفاعلية دور الإعلام الجماهيري بمختلف قنواته ووسائله وكذا عملية التثقيف والاتصال السكاني في مجال نشر وتعزيز وتوسيع دائرة الوعي بقضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، فقد أجريت خلال السنوات القليلة الماضية بعض الدراسات العلمية والأبحاث المكتبية والميدانية حول دور الدراسات العلمية والأبحاث المكتبية والميدانية حول دور الجانب الإعلامي والحملات الإعلامية في التوعية السكانية، كان آخرها، الدراسة التي قام بها الباحث الأستاذ الدكتور/ أحمد مطهر عقبات – عميد كلية الإعـلام (سابقاً) الذي وقف من خلالها أمام خصوصيات حالة اليمن السكانية في ظل الواقع المعاش وعلاقتها المباشرة بالتنمية، ووضع إستراتيجية مقترحة لتلبية طموح الجمهورية اليمنية في حقل السكان، بساهم الإعلام في تقديم خدمات توعية يتقبلها الجمهور اليمني، من شأنها تسهيل عملية تحقيق السياسة الوطنية للسكان.

وقد تمحورت هذه الدراسة في الإجابة عن عدة تساؤلات حول إشكاليات السكان في اليمن، ووضع إستراتيجية للتنمية وحملات إعلامية مناسبة في إطار طبيعة الوضع السكاني ومعدلات النمو وإشكاليات التنمية، وكذا في إطار إستراتيجية العمل الإعلامي وما يمكن أن يقدمه الإعلام في جانب التوعية السكانية، وأسس الشراكة بين الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة التي قدمت ونوقشت في الدورة التدريبية الخاصة بأساسيات الدراسات السكانية والتنمية البشرية والتي نظمها مركز التدريب والـدراسـات السكانية بجامعة صنعاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعتمد فيها على المنهج الوصفي بتفحص واقع اليمن الاجتماعي والاطلاع على البحوث والدراسات والمستهدفة في حقل السكان بصورة عامة والبحوث والإحـصـاءات والكتب المتعلقة باليمن بصورة خاصة، لوصف الحالة السكانية عن قرب ووضع الرؤى الكفيلة بتحقيق هدف الدراسة في جانبها السكاني والإعلامي.

وقـد خلصت نتائج هـذه الـدراسـة البحثية الهامة إلى ضـرورة زيـادة الاهتمام بالقضية السكانية من قبل مختلف الأطـراف وخاصة الجهات ذات العلاقة ومجالات الاهتمام بالسكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية وضع إستراتيجية إعلامية تتضح من خلالها أسس واضحة لشراكة حقيقية بين الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني، حيث أصبح معلوماً أن معدل النمو السكاني السنوي مازال مرتفعاً، فعدد السكان يصل في الوقت الحاضر إلى أكثر من 22 مليون نسمة، ويتوقع زيادة تدريجية بصورة مضطردة، في الوقت الـذي لا تزال اليمن تعاني من إشكالات تنموية شتى لا تفي باحتياجات السكان الضرورية، فتتسع دائرة البطالة والفقر، ما ينعكس سلباً على تقديم الخدمات التي تتناسب مع النمو السكاني في اليمن، الأمر الذي يحتاج إلى معالجات فعلية بتزامن توعوي تثقيفي يتولاه الإعلام السكاني بمسؤولية كاملة.

وبينت الـدراسـة أنـه برغم اتضاح الرؤية في أن هناك سياسات وإستراتيجيات كثيرة وضعها الباحثون والمهتمون ورجال السياسة والاقـتـصـاد لمواجهة هـذه الظاهرة بوضع الثوابت الهامة للسير في معالجة مشكلة النمو السكاني بالتوازن مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحسب التخصصات والتطلعات المختلفة للكيفية التي من خلالها يمكن الوصول إلى اقصر الطرق لتحقيق نتائج مرجوة، وأن هناك جهوداً إعلامية لتعزيز الوعي السكاني، إلا أنه ينبغي تكثيف العمل والجهود بشكل أكبر وأدق وذلك من خلال العمل على ما يلي:

أولاً: مواصلة العمل الجاد في التأثير المباشر وغير المباشر على خفض عدد المواليد بما يؤدي إلى خفض الخصوبة لأن نقص الموارد المتاحة يؤدي إلى تدني نوعية الحياة في ظل زيادة النمو السكاني.

ثانياً: الإسـراع في تنفيذ برامج الإصـلاح الإداري والقضاء على الفساد باعتباره يمثل إحدى الركائز الأساسية الهامة لتحسين الأداء الوظيفي ووتيرة العمل الإنتاجي وتطويره في القطاعات المختلفة، والاستعانة بتنفيذ التوصيات التي خرجت بها المؤتمرات والدراسات والبحوث العملية التي كرست لهذا الغرض.

ثالثاً: الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي والتخلص من زراعة القات، وإحلال المحاصيل الـزراعـيـة المفيدة محله، لسد الاحتياجات الضرورية ورفد الدخل القومي بالموارد اللازمة، وتشجيع العاطلين للعمل في القطاع الزراعي.

رابعاً: تطوير التعليم الفني والمهني ودعمه بالإمكانات المادية والأجهزة المطلوبة والكوادر اللازمة وتشجيع الملتحقين به.

خامساً: وضع برنامج عمل تنفيذي للقضاء على الأمية وتعليم الكبار ليتمكن الجميع من استيعاب المعارف والمستجدات الحياتية لتوعية الأسرة والمساعدة للمشاركة الفاعلة في تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية.

سادساً: تكثيف برامج الاتصال الجماهيري لاستمرارية التوعية والتثقيف بمشكلة السكان، والتنسيق بين المراكز الثقافية ووسائل الإعلام للحصول على المستجدات في عالم المعرفة والنزول الميداني المستمر لمشاركة الناس في برامج الإذاعـة والتلفزيون من خلال اللقاءات وإعـداد البرامج الوثائقية للاقتراب من واقع الحياة اليومية للمواطن، والتركيز على الجوانب المتعلقة بالإنجاب والأسرة بصورة عامة، وكذلك إمكانية إنتاج برامج تمثيلية تخدم قضية التوازن بين الدخل القومي والتنمية الشاملة والنمو السكاني باعتبار أن أساليب التمثيل والحوار في الوقت الحاضر من اقصر الطرق لنشر التوعية السكانية، لاسيما في تلك المناطق التي لازالت الأمية تجد لنفسها مكاناً، نظراً لقدرة الوسائل والوسائط السمع بصرية في تحقيق الأهداف المرجوة من برامجها، إلى جانب الإستراتيجيات المقترحة للإعلام السكاني الواردة في البحث، التي ستعمل على تعميق الوعي الجماهيري إزاء ضرورة إيجاد توازن حقيقي بين معدلات النمو الاقتصادي والزيادة السكانية من أجل مستقبل أفضل.